



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبين: - بن الشيخ مسعود

- لوصيف هشام

بغنوان

أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر

(دراسة قياسية 1990-2020)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذة	قطاف سهيلة
مشرفا	أستاذ	نمديل وحيد
مناقشا	أستاذ	رحالي بلقاسم

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
مرت قاطرة البحث بكثير من عوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها
بنيات بفضل من الله
إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا
في سبيل إسعادي إلى أمي **حورية زروتي**
إلى من يبقى يسيطر على ذهني في كل مسلك أسلكه صاحب الوجه الطيب
والأفعال الحسنة **محمد**
إلى كل إخوتي وأصدقائي إلى طلبة دفعتي ذكورا وإناثا
لم أستطع ذكرهم بالأسماء ولكن أقول لكم
شكرا شكرا
إلى كل أساتذتي من الابتدائية حتى التخرج
شكرا لكم
إلى كل من كان لهم أثر على حياتي
إلى كل من أحبهم قلبي أهدي اليكم بحثي
بن الشيخ مسعود

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى
وقرة عيني رسول الله
أول من أهديه ثمرة جهدي إلى الذين بطاعتها أوصى الرحمن
إلى أبي وأمي رمز التضحية والعطاء حفظهما الله
إلى من وقفت بجانبى وشجعتي زوجتي العزيزة
إلى أغلى ما رزقني ربي ابنتي إيلين أدعو الله عز وجل أن ينبتها نباتا حسنا
وأن يجعلها ذخرا للإسلام
كما أهدي ثمرة جهدي إلى جميع اخوتي وإلى كل من ساعدني من قريب
أو بعيد بالقول والعمل

لوصيف هشام

شكر وعرافان

أول من يشكر وبحمده آناء الليل وأطراف النهار هو الله
سبحانه وتعالى الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى

الحمد لله

وكل الشكر الموصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى
المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة كما نرفع كلمة الشكر إلى
الدكتور المشرف نمديل وحيد الذي ساعدنا على إنجاز هذا العمل
ولن ننسى طبعاً أساتذة الكلية ككل الذين لم يبخلوا عليها
بنصائحهم وتوجيهاتهم

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث استندت هذه الدراسة على نموذج ARDL .

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين أسعار النفط والانفاق الحكومي، وهو ما يعني بأن الانفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط، و بما ان العلاقة طردية ومعنوية في المدى البعيد تتوسع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط و تتكمش في الفترات التي تنخفض فيه أسعار النفط، أما في الاجل القريب توجد علاقة طردية معنوية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السياسة المالية، الانفاق الحكومي، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to find out the impact of oil price fluctuations on the fiscal policy of Algeria during the period (1990-2020) where this study was based on the ARDL model

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between oil prices and government spending, which means that government spending in Algeria is closely linked in the long run to changes in oil prices, since the relationship is positive and significant in the long run.

Government spending policy in Algeria expands in periods in which oil prices rise and shrink in periods when oil prices

fall, but in the short term there is a positive relationship significance between oil prices and government spending.

Key words: Oil price, government expenditure fiscal policy ,ARDL model.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
5	الفصل الاول: مفاهيم عامة حول النفط
7	المبحث الأول: ماهية النفط
16	المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط
24	الفصل الثاني: الإطار النظري لسياسة المالية
25	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
30	المبحث الثاني: أدوات وآليات السياسة المالية
39	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي (1990-2020)
40	المبحث الأول: الدراسات السابقة لموضع البحث
45	المبحث الثاني: الدراسة القياسية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الضريبة والرسم	31
02	أوجه الاختلاف بين القرض والضريبة	32
03	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة الأجنبية	43
04	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة المحلية	44
05	اختبار استقرار متغيرات النموذج بالاستخدام اختبار ديكي فولر عند المستوى	48
06	اختبار استقرار متغيرات النموذج بالاستخدام اختبار ديكي فولر عند الفرق الاول	48
07	اختبار استقرار متغيرات النموذج بالاستخدام اختبار فليب-بيرون عند المستوى	49
08	اختبار استقرار متغيرات النموذج بالاستخدام اختبار فليب-بيرون عند الفرق الاول	49
09	نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود	50
10	مقدرات معلمات الأجل الطويل	51
11	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (تقدير معلمات الأجل القصير)	52
12	مؤشرات ومعايير احصائية لنموذج ARDL	52
13	نتائج اختبار (Breusoh. Payan. Codfrey)	53
14	نتائج اختبار ARCH	53
15	نتائج اختبار ARCH نتائج اختبار مضروب لاجراج للارتباط التسلسلي بين البواقي	54

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	السياسة المالية التوسعية	01
36	السياسة المالية الانكماشية	02
45	تطور الانفاق الحكومي في الجزائر	03
47	تطور أسعار البترول في الجزائر	04
50	أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE	05
54	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	06
55	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM	07

مقدمة

مقدمة:

ارتبط اقتصاد عدد من الدول بالعوائد النفطية، كونها سلعة استراتيجية عالمية ومادة أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية كما يلعب دورا هاما في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية وكذا التجارة الخارجية وعلى هذا الأساس أصبحت أسعار النفط محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو تأثير القوى الفاعلة عليها مما يجعلها تتميز بالمرونة وعدم الثبات.

تعد الجزائر مثل بقية الدول التي قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية، بسياسة نفقاتها وإيراداتها العامة، في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الجزائر على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل السياسة المالية مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه فإن عدم استقرار أسعار النفط يضع بعض الدول في مواجهة تحديات على المدى الطويل في الاستدامة المالية لما يضمن الاستقرار المالي للأجيال القادمة وتحديات في المدى القصير فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي والتخطيط المالي.

الإشكالية:

وعلى هذا الأساس يتم طرح الإشكالية التالية :

❖ ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر.

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية تسعى الدراسة للإجابة عنها والمتمثلة في:

❖ ما هي المكانة التي يحتلها النفط في العالم ؟

❖ ماهي آليات و أدوات السياسة المالية المطبقة في الجزائر؟

❖ ماهي العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة، نطرح الفرضية الرئيسية الآتية:

❖ تلعب أسعار النفط دورا كبيرا في تحديد السياسة المالية في الجزائر.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية إلى عدة فرضيات فرعية نذكرها:

❖ يعتبر النفط من أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا حيث يحتل المرتبة الاولى في الاهمية النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة

❖ اهمية السياسة المالية في الاقتصاد الوطني .

❖ توجد علاقة سببية طردية قوية في الأجلين القصير والطويل بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة.

أهمية الدراسة :

تتناول الدراسة لموضوع محل نقاش دائم وهو أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية ومنه فإن أهمية الدراسة تتضمن:

- ❖ النفط مصدر مهم لمداخيل أغلب الدول المنتجة ومصدر طاقة مهم للدول الصناعية.
- ❖ تزايد أهمية النفط في النشاط الاقتصادي في دول العالم.
- ❖ التعرف على فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية تطبيق أدواتها في الجزائر.

الهدف من الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

- ❖ التمكن من إعطاء مفاهيم واضحة حول البترول والسياسة المالية .
- ❖ معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر.
- ❖ إختبار مدى قدرة النماذج القياسية في تفسير العلاقة بين تطورات أسعار البترول والانفاق الحكومي في الجزائر.

حدود الدراسة :

❖ الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في دراسة السياسة المالية لدولة الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

❖ الحدود الزمانية :

نظرا للتغيرات السريعة لسعر البترول وتوفر المعلومات اخترنا الفترة من 1990 إلى 2020.

منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإحاطة بالإشكالية من جميع جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي حيث تعد أحد أهم مناهج البحث العلمي نظرا لملائمتها مع طبيعة وأهداف الدراسة وقد قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول والثاني من الدراسة (الجانب النظري) والمنهج الإحصائي في الفصل الثالث لأنه يعتمد على الإحصائيات لقياس أثر تغيرات سعر النفط على الانفاق العام.

صعوبات الدراسة:

كما هو معلوم فإن البحث العلمي في مجال الاقتصاد يتميز بالتغير المستمر ومنه فقد واجهتنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء إنجاز هذا البحث نذكر منها:

- ❖ مشكلة تضارب الاحصائيات وعدم تجانسها من مصدر لآخر.
- ❖ عدم الدراية الجيدة ببرنامج EVIEWS لعدم استخدامه من قبل و التمكن فيه، وهو الأساس لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي للجزائر.

هيكل البحث :

تناولنا في بحثنا ثلاث فصول قسمت على النحو التالي:

مقدمة عامة، ثم الفصل الأول كان حول النفط حيث تناولنا فيه مفاهيم عامة حول البترول والأسعار والأسواق النفطية، أما الفصل الثاني فكان حول الإطار النظري للسياسة المالية للجزائر وأدواتها، في حين تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة قياسية وضعنا فيها الدراسات السابقة لنفس الموضوع وقمنا بدراسة قياسية لأثر أسعار البترول على سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر مستخدمين برنامج EVIEWS 10 .

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول

النفط

تمهيد :

عرف البترول منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساس إنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأولى وذلك بتعدد مشتقاته ومميزات هذه السلعة التي تقوم عليها عدد كبير من الصناعات، فالإنسان منذ أن عرف هذه المادة الخام لم يستطع الاستغناء نهائياً عنها وذلك لأنها تلبي حاجياته وتساعده على توفير كل متطلبات الحياة.

بما أن البترول سلعة استراتيجية هامة، فإن دراسة السوق البترولية وتحليل أسعار البترول ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث، رغم صعوبة التنبؤ بتحركات أسعاره نظراً لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها، والسوق البترولية لا تعرف استقراراً لأن سلوكها للدول المنتجة والمستهلكة وعدة عوامل أخرى، كما أنها تشهد أزمات كثيرة نظراً لارتباطها بعدة عوامل تتأثر وتتأثر فيها.

ومن هذا المنطلق نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفط.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط.

المبحث الأول: ماهية النفط

بالرغم ما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات، إلا أن البترول ما يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة، خاصة في قطاع النقل والتصنيع، وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة، ومما زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

المطلب الأول: مفهوم النفط

لكل مادة أصل ومكونات تميزها عن باقي المواد لذلك سنعرض لكم أصل النفط وأنواعه.

أولاً: لمحة تاريخية للنفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، حيث كان الأقدمون يقومون بجمع النفط المتسرب من المنافذ والشقوق الأرضية، فقد عبد الفرس النار مستمرة الاشتعال، والتي فسرها العلماء فيما بعد بأنها ناجمة عن اشتعال غازات النفط المتصاعدة من الأرض، واستخدم سكان مصر والعراق وبلاد فارس النفط في عدة أغراض أهمها التدفئة والإضاءة وأغراض البناء وتحنيط الموتى وطلاء التوابيت وأرضية السفن وسد شقوق المباني والقصور¹.

كما تستخدم النفط في بعض الأغراض الحربية مثل غمس السهام واشعالها قبل قذفها فوق أسوار المدن المحاصرة (كما فعل الرومان في دفاعهم عن القسطنطينية أمام المسلمين)، كما استخدم الملك " بنوخ نصر " القار في تعبيد الطرقات في مدينة بابل وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة. وقام أبو بكر الرازي سنة 950 م بكتابة رسالة عن كيفية تقطير النفط².

وبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية و اكتشف مكن نفط في روسيا سنة 1856م و آخر في رومانيا سنة 1858 م.

و لكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة نتسفيل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية عندما قام " ادوين ديرك " في 1859م بحفر أول بئر لاستخراج النفط من جوف الأرض و قد عثر

¹ حمدي البني، البترول المصري (تجارب الماضي و آفاق المستقبل)، دار المعترف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999

² فتحي احمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع جدة، الطبعة الثانية، 1992 ص 64

دريك على الزيت الخام على عمق 69,5 قدم، بمعدل انتاج يتراوح بين 20 - 35 برميل في اليوم¹ ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد انتاج النفط.

وبعد نجاح " ادوين دريك " في استخراج النفط تهافتت الناس على البحث عن النفط فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت، وبعد انتشار أخبار استخراج النفط في أمريكا، بذلت جهود مماثلة عدة دول، ففي عام 1901م منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي " ويل لارس " عقد امتياز لمدة 60 سنة، مكّنه من استخراج النفط في 26 ماي 1908م من منطقة مسجد السليمان بالقرب من عبدان على عمق 1200 قدم.

وبحلول 1910م أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند البيرو المكسيك، الأرجنتين، و في سنة 1911م بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم في فنزويلا سنة 1914م و في 1927م، أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقل نفط في كركوك وفي 1932م تم اكتشاف النفط في البحرين، وفي 1936م و 1938م أكتشف النفط في كل من الكويت و المملكة العربية السعودية على التوالي و في 1956م تم اكتشاف النفط في الجزائر.

ثانيا: تعريف ومكونات النفط

1: تعريف النفط

البتترول petroleum كلمة من أصل لاتيني تتمون من مقطعين أولهما petr وتعني الصخر و Oleum وتعني الزيت و على ذلك فالكلمة كلها تعني زيت الصخر، كما يلقب أيضا بالذهب الأسود².

البتترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيها إلى أن تخرج إلى سطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة عبر شقوق الأرض أو بفعل الإنسان، وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية " أي نشأ بدون سبب " ويمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي يتكون منها³.

¹ فتحي احمد الخولي ، مرجع سابق، ص 33

² سالم الحسن رنين، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي ليبيا، 2000 ص 39

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبتترول، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية

2: مكونات النفط

يتكون زيت النفط من خليط من الكربونات والهيدروكربونية التي تكونت من بقايا حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور القديمة في البحار والمسطحات المائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ودرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك، مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزلت الاكسجين والأزوت من خلال هذه المواد.

ويتكون زيت النفط من مراحل متتالية و بصورة تدريجية و ليست مرة واحدة ، فأولى مراحل تكونه من بقايا عضوية ما يعرف باسم " الكيروجين kerogene " و هي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، و يبدأ زيت النفط في التكوين و يتحول الكيروجين إلى أسفلت و هو أرى أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو تضخما إن صح تعبير، الذي يتحول بدوره من الزيت الثقيل الى زيت الخفيف (برفيني الشمعي) الذي تزداد خفته بطول الفترات حتى يتحول الى غاز طبيعي، ويتسرب النفط بعد تكونه من خلال الطبقات المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمال و الجير بها و يتجمع في النطاقات المحروقة في مصاعد النفط بكميات كبيرة.

مما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة، كما أن النفط عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي على مواد صلبة وأخرى غازية ولونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال¹.

ثالثا: أنواع والأهمية الاقتصادية للنفط**1 - أنواع النفط**

يختلف النفط و يتباين في نوعه من منطقة وبلد لأخر و حتى داخل حقل واحد لا يتواجد نفط واحد بل قد تتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية و النفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية (قد يكون نفطها بارفينيا و النفط المحتوي على نسبة عالية من مركبات الهيدروكربونية البارافية، او قد يكون نفط نافتينيا و هو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من مركبات النافتيا أو يكون المواد السفلية العطرية).

وللتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي:

¹ جمعة رجب نطيش واخرون ، جغرافيا مصادر الطاقة، منشورات ELGA لافايا-مالتا، 1999، ص 287

أ - **النفط الخفيف**: وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية تبدأ من درجة 35 فما فوق مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب - **النفط الثقيل**: درجة كثافته النوعية 28 فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة (مازوت، اسفلت) مثل نفط الخام المصري وسوري.

ج - **النفط المتوسط**: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 المشتقة المستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي والكويتي، كما يوجد النفط الحلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على مادة كبريتية¹، وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نظاما مرجعيا خاص بها يعرف " سلة أوبك " وهو عبارة عن متوسط سبع خامات محددة من النفط².

1 -الخام العربي الخفيف السعودي 2-خام دبي الامارات 3 -خام بوني خفيف النيجيري

4 -خام الصحاري الجزائري 5-خام بينا الاندونيسي 6 -خام تياخونا الخفيف الفنزويلي

7 -خام استموس المكسيكي

2 - الأهمية الاقتصادية للنفط

إن الأهمية الاقتصادية للبترول تعتبر امتدادا لأهمية الطاقة ككل في المجال الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن ذكر الآثار التي يحدثها البترول على الاقتصاد الوطني للدول المنتجة والمصدرة له كما يلي³:

1-2 الناتج المحلي الإجمالي: تؤدي صناعة البترول الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويتوقف ذلك على القيمة المضافة للعائد من هذه الصناعة وأشارت عدة دراسات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتأثر بتغيرات أسعار النفط العالمية، ويصبح هذا التأثير أكثر وضوحاً وأهمية بعد تقسيم أسعار النفط إلى تغيرات إيجابية وسلبية وظهر أن التغيرات الإيجابية في أسعار النفط لها تأثير موجب

¹ Sophia Chautard , **le pétrole** , de Boeck groupe vocatif imprime en France ,2trimestre, 2008, page 16

² إسماعيل زاير ، **افضل أنواع النفط في اعالم**، العدد السابع، العراق - بغداد 2004، ص 12 - 13

³ بوقليح نبيل، دور صناديق الثروة الصناعية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع و الافاق) مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 3، 2011 ص 66، 67

ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تؤثر التغيرات السلبية بأسعار الخام سلباً ويشكل معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي¹.

2-2 إيرادات النقد الأجنبي: إن العائد من تصدير البترول يعتبر أساس النقد الأجنبي خاصة في الدول النامية حيث أن لها أثر مباشر في تمويل التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

3-2 الموازنات الحكومية: تمثل إيرادات الجباية البترولية بمختلف أنواعها النسبة الرئيسية في مصادر تمويل الموازنات الحكومية، وفي الدول المتقدمة تمثل الضرائب المفروضة على مشتقات البترول مصدراً هاماً من مصادر إيرادات الدولة.

4-2 تكوين رأس المال (المادي والبشري): تتصف صناعة البترول بأن نسبة رأس المال بها مرتفعة وحجم العمالة منخفض، وترجع أهمية الصناعة بالنسبة للعمالة إلى حجم الأجور التي يتقاضاها العاملون من هذه الصناعة إذ تتميز بالارتفاع كما توفر صناعة البترول مجالاً واسعاً للتدريب والتخصص في مجالات متعددة تؤدي إلى تزويد القطاعات الأخرى في الدولة بحاجياتها من الأيدي العاملة المتدربة.

5-2 معدلات التبادل الدولي: تؤدي صناعة البترول إلى زيادة التبادل التجاري في العالم على أساس رفع نسبة الصادرات للدول المصدرة ورفع نسبة الواردات بالنسبة للدول المستوردة، وعموماً يشكل التبادل الدولي في مجال الطاقة أكبر نسبة للتبادل التجاري في العالم.

6-2 استخدام التكنولوجيا والتقدم الفني: صناعة البترول من الصناعات التي ترتبط بالتقدم والتطور الفني فنشأة الصناعة البترولية اعتمدت على التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض تكلفة استخدامها وسهولة اكتشافها وإنتاجها.

المطلب الثاني: ماهية الأسواق النفطية

تعد الأسواق الاقتصادية بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة لذلك من الضروري التفصيل في السوق النفطية

¹ - تقارير وحدة أبحاث الطاقة

أولاً: تعريف السوق النفطية وأنواعها

1 - تعريف السوق النفطية

تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع والخدمات نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بسبعة استراتيجيات مهمة، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات واحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرون التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب.

والسوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التخفيضات بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى " كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات نفطية "، ومنه فالسوق هي مكان يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصادية وهو النفط وذلك طبقاً لقوانين العرض والطلب¹.

2 - أنواع السوق النفطية

ولتحديد أنواع السوق النفطية يمكن في هذا الصدد تحديد الأسواق الرسمية فيما يأتي²:

1-2: الأسواق الفورية للنفط (العاجلة):

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القدم باعتبارها وسيلة للتخليص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15 بالمائة من حجم التجارة العالمية من نفط .

وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل .

¹ بوسنة زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017 -2018 ص 18

² حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، البعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2006 ص 47- 248

2-2: الأسواق المستقبلية (الآجلة):

عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بالعوامل الغير المتوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط

والتعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر على من يريد اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين نوعين:

أ - أسواق أولية نفطية آجلة: عملها مثل الأسواق الفورية، و لكن بأجال أطول من 15 يوم، و تتم العمليات بالتراضي لسعر معين و التسليم في آجال لاحقة، بداية يعرف على أنه شهر و لكن يمكن ان يتجاوز ذلك و هذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب ان نقل عن 500.000 برميل، و البائع يحدد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام و المنتجات النفطية "الزيت، البنزين، الديزل، وقود الطائرات، و هذه الأسواق غير منظمة في الغالب".

ب - أسواق ثانوية (البورصات النفطية): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973م في نيويورك وشهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة كما أن لهذه العقود طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد البيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام او المشتقات النفطية من نوع محدد ويوجد ثلاث بورصات بترولية وهي:

- بورصة نيويورك للتبادل التجاري.

- سوق المبادلات النفطية لندن.

- سوق سنغافورة للنفط العالمي.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

تتكون السوق العالمية النفطية من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، الدول المصدرة للبتترول، دول مستوردة له، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للبتترول تتغير نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركيز داخل كل مجموعة.

1- الشركات النفطية : شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها فبين 1928م-1934م كانت تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاثة (ستاندارد جرسى " اكسون الآن " ، وشل ، و بريتيش بتروليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط و الحد من المنافسة بينها وهو ما يعرف بالكارتل العالمي القديم و خلال عقدي الثلاثينات و الأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط مكونا مما عرف بإصلاحات بالشقيقات السبع **Seven sistres**¹.

كانت هذه الشركات في عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحهم وتحكم في حركة السوق غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة التي فرضته هذه الشركات لمدة خمسين عام، تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك لتعرضه لعدة صدمات متعاقبة في السوق البترولية².

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترول في ظل عمليات الإنتاج التي شهدتها مؤخرا ممثلة في اندماج شركة " اكسون وموبيل" و كذا شركة توتال الفرنسية لشركة بيتروفينا البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى وصارت تعرف بالشقيقات الخمس (**Five sistres**) أو عمالقة الخمس (**Super major**)³.

2- الشركات المستقلة: هي شركات كان نشاطها الإنتاجي و التسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم اتجهت الى الأسواق العالمية بحثا عن مصادر للنفط الخام، و تحقيقا لمزايا التكامل و ضمانات التوزيع، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدى الى نقلها الى فئة الشركات الخاصة، مثل بيترو براز البرازيلية (خصخصة 23 %) و سينويك الصينية خصخصة (4 %)⁴.

3- الشركات الوطنية: يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات من أهم التطورات التي أدت الى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) ،دمشق ص 70
² Jean-Pierre FAVENNEC , le raffinage du pétrole : exploitation et gestion de la raffinerie , Edition Téchiné paris,1998,p 34

³ علي لطفي، الطاقة و التنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر 2008 ص74-100
⁴ الجميلي العاطف ، الهيكل البنوي لصناعة النفط، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 109، المنظمة العربية المصدرة للنفط (اوبيك) الكويت، ربيع 2004 ص 47

النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية¹.

4- منظمة الدول مصدرة للنفط (أوبك): لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر 1963م وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا² وهذا تداركا للضعف الذي كانت تعاني منه الدول المصدرة والمنتجة للنفط في مواجهة شركات النفط العالمية التي كانت هي اللاعب الأساسي.

5- الوكالات الدولية للطاقة (نادي الدول المستهلكة) : نتيجة المستجدات و التغييرات التي طرأت على السوق النفطية في فترة السبعينات و المتمثلة في تحول السيطرة على انتاج النفط و تسعيره من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك ، أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974م وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين و تنسيق مواقفهم بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة و المتمثل في احداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة ، اتبعت هذه المنظمة عدة استراتيجيات تتمثل فيما يلي³.

* ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استزادة من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.

* العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتطوير البحث في هذا المجال.

* البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

* الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، والضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي.

¹ عاطف سليمان، الثروة النفطية و دورها العربي "الدور السياسي و الاقتصادي" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أكتوبر 2009 ص 130

² حسان خضر، منظمة الدول مصدرة للنفط نشاتها تطورها التحديات التي تواجهها مجلة البحوث الاقتصادية عربية العدد 41 الكويت شتاء 2008 ص 73

³ منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات " النفط و التنمية العربية في التسعينات " معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ص 22 - 23

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط

نظرا لما يلقاه البترول من أهمية نسبية لدى أي اقتصاد، وباعتباره المصدر الأول للطاقة ومادة أولية لعدد كبير من الصناعات، ونظرا لكون أسعاره عرضة لتغيرات كثيرة سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض الى أهم النقاط حول تطورات أسعار البترول وأثرها على اقتصاديات دول العالم بالإضافة الى دور المنظمات البترولية في قطاع البترول.

المطلب الأول: مفهوم أسعار البترول وأنواعه

إن البترول كغيره من المنتجات والسلع لديه أسعار محددة عالميا وتعطى عادة بالدولار للبرميل الواحد، وهذه الأسعار توضح اتجاهي الطلب والعرض عليه، فهناك أنواع كثيرة من أسعار البترول التي تطورت مع تطور الزمن وحسب مجالات استخدام البترول، إذ أن السعر المطبق منذ اكتشاف البترول إلى يومنا هذا لم يعد نفسه بل تعددت طرق تسعيره، وفي هذا الصدد سنعطي مفهوما واضحا لسعر البترول بالإضافة إلى أهم الأنواع المستخدمة في تسعيره.

أولاً: مفهوم سعر البترول

يعتبر سعر البترول من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنحاول معرفة أهم التعاريف الخاصة بأسعار البترول:

التعريف الأول: سعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود حيث أن مقدار أو مستوى الأسعار يخضع ويتأثر بصورة متباينة بفعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعية السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا¹.

التعريف الشامل: سعر البترول هو ذلك السعر الذي يقدر دوليا على البرميل الواحد من البترول مقوم بعملة ما، في الغالب الدولار الأمريكي وتعتبر كعملة مرجعية لسلة من العملات الأخرى، فهو يتعرض إلى تقلبات في أسعاره بفعل قوى العرض والطلب عليه في الأسواق العالمية.

ثانياً: أنواع سعر البترول

إن أهم الأنواع التي عرفها سعر البترول منذ اكتشافه إلى يومنا هذا، نجد الكثير من الأسعار التي تطورت حسب الأوضاع السائدة لدى كل اقتصاد، وحسب التقلبات التي يتعرض لها، ليكون كل سعر محدد يتوافق مع العرض والطلب العالميين، ومن أهم هذه الأسعار نذكر:

¹ حسين عبد الله البترول العربي، دون طبعة دار النهضة العربية للنشر و التوزيع مصر، 2003 ص 01

أ - **السعر المعلن:** إن الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات البترولية لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

ب - **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو الحسومات المتنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسب مئوية كالحسم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة من طرف البائع للمشتري.

ج - **سعر الإشارة أو السعر المرجعي:** هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في حساب قيمة البترول في بعض الدول المنتجة للبترول والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، أن اسم الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن سعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن وسعر المتحقق.

د - **السعر الفوري:** هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسبوع¹، وهو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذ من قرارات بشأن انجاز صفقة نفطية معينة، وباختصار هو السعر السائد عن إتمام الصفقة فعلا.

هـ - **السعر الآجل او المستقبلي:** هي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات بحيث يلزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا لكمية ونوعية النفط التي تم تعاقد عليها.

و - **السعر الاسمي:** وهو القيمة النقدية التي تعطي للبرميل من النفط والتي تكون بالدولار

ي - **السعر الحقيقي:** وهو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو تغير في سعر الصرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط²، أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس.

¹ الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي ،مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 36 ، العدد 132، المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك الكويت شتاء (2010 ص 17)

² حسين عبد الله ، أسعار النفط ، التصحيح عبر آليات السوق ، سلسلة كراسات اقتصادية ، السنة الخامسة عشر العدد 154 مصر 2005 ص 25

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في سعر البترول يعتبر في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، والعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول واقتصاديات هذه الدول، ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار.

أولاً: الطلب البترولي

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول، تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل ونشير الى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة، وذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع.

1 - مفهوم الطلب البترولي: الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف اشباع الحاجيات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية¹.

2-العوامل المؤثرة في الطلب البترولي: الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل وهي:

أ- **متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع الدخل ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة ويعتبر مؤشر لمستوى معيشة، ويتضح ذلك من مقارنة الأرقام الاستهلاكية للفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية. يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية حيث يلاحظ ان هاذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في فترة طويلة بمعنى يصعب إحلال بديل استخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

ب- **هيكل الناتج الوطني:** تستهلك الدول الصناعية اضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعة المستخرجة.

¹ محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ص 147

ج- المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف على الدول المعتدلة المناخ.

ثانيا: العرض البترولي

يعد العرض البترولي الجانب الثاني من معادلة سعر البترول حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة فكلما كانت الكميات المعروضة من البترول كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح أي العلاقة بين هاذين العاملين عكسية.

1- تعريف العرض البترولي: العرض البترولي للسلعة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف وخلال فترة زمنية محددة¹.

وأنة أيضا كميات من السلعة البترولية الخام التي تعرض في السوق من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية او الطلب عليها خلال زمن معين وهذه الكميات المعروضة للسلعة البترولية في السوق تتضمن أو تشتمل على البترول المنتج أو معروض في معظمه أو كله وإلى جانب ذلك نسبة قليلة أو صغيرة لمقدار الاحتياطي.

2- العوامل المؤثرة في العرض البترولي: يتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة وهي كما يلي:

أ- الطلب على البترول: يعتبر من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض ، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على البترول نتيجة للعوامل التي سبق شرحها ، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه البترولي في السوق و زيادة الاستثمار في الصناعات البترولية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من البترول، إذن فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة شكل منهما يؤثر على الآخر، فالعوامل المؤثرة في الطلب البترولي تؤثر أيضا على العرض و تنعكس مباشرة على الأسعار، فالاستقرار السياسي و الأمني و عامل المناخ و فصول السنة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد الكميات المعروضة و بالتالي تكون هذه العلاقة متشابكة .

ب- الاحتياطات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول : تلعب الاحتياطات البترولية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على العرض البترولي، فكلما كانت الاحتياطات مؤكدة زاد اعتقاد أن

¹ جمعية رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، رسالة ماجستير كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة قاصدي مرباح، 2012 ص 40

هناك قدرة على زيادة الإنتاج إضافة الى عمليات التنقيب والبحث التي تزيد العرض البترولي، حيث تستلزم عمليات التنقيب عن بترول تكنولوجيا عالية و استثمارات كبيرة ، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من البترول في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على البترول، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات البترولية بشكل كبير من خلال عمليات البحث.

ج- تكلفة الإنتاج: كلما زادت تكلفة استخراج البترول وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب ارتفاع تكاليف انتاجه، والعكس صحيح فكلما انخفضت تكلفة انتاج البترول زادت الكمية المعروضة من البترول، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على البترول العربي ذو الجودة العالية لأن تكاليف استخراج وتكريره أقل بكثير من غيره، وفي نفس الوقت يقل الطلب على البترول المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للاستثمار فيه.

د- سعر البترول الخام: إن الزيادة في عرض البترول فوق الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار وأسعار البترول كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها البترولي الحاصل للحصول على موارد أكبر، مما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول النامية والعكس صحيح. فكل انخفاض في أسعار البترول لا يعوض تكلفة استخراجها يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على البترول كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ الى تخفيض انتاجها من البترول.

هـ- أسعار مصادر الطاقة البديلة: قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هنالك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها العالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة.

لكن مع مرور الوقت ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة في التفكير في مصادر جديدة مثل الطاقة الشمسية والفحم بعدما تم إهمالها سابقا، فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا محاولة استغلالها صناعيا واقتصاديا، بسبب ارتفاع تكاليفها واستحالة استبدال هياكل الصناعة البترولية، لكن في المدى البعيد قد يكون لها تأثير على العرض البترولي كما بعد الازمة النفطية الثانية وهذا بالنظر إلى الارتفاع المفرط لأسعار النفط خلال تلك المرحلة¹.

¹ العمري على، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1970-2006 - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 34

خلاصة:

يمثل البترول مصدرا حيويا للطاقة ومصدرا ماليا كبيرا ومتنوعا، ومادة أولية وأساسية لأي نشاط صناعي كما انه يعتبر سلعة رئيسية للتبادل التجاري، الامر الذي جعل منه سلعة استراتيجية واكسبه أهمية في الاقتصاد العالمي.

والسوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو البترول، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب إضافة الى عوامل اقتصادية أخرى كالشركات البترولية والدول المستهلكة الذين نعتبر أهم الأطراف المتعاملة في السوق البترولية، بالإضافة للدول المصدرة لهذه المادة، المهمة وهي دول أوبك ودور هذه الأطراف في تحديد سعره.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة

المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن أداء السياسة الاقتصادية، ذلك لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة وانقلبت من الدور الحيادي إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى، كما أن السياسة المالية تتأثر بعوامل محددة منها ما هو سياسي والآخر إداري، بالإضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية**المبحث الثاني: أدوات وآليات السياسة المالية**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي

تعددت تعريفات السياسة المالية وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى لتحقيقها والتي تختلف من دولة لأخرى بسبب طبيعة النظام الاقتصادي، ولا يمكن فهم السياسة دون فهم الفكر الذي تستند إليه لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر فيها وعلى هذا الأساس سنقدم دراسة ضمن أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.

أولاً: تعريف السياسة المالية

* يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا تكييفها نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد و تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والتقليل من التفاوتات بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات¹.

* كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة².

¹ السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة روية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 2008

² محمود حسين الوادي واثرها محمد عزام ، مبادئ المالية العامة، عمان دار الميسرة 2007 ص 212

* وقد عرفها صندوق النقد الدولي: الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة من خلال التسيير الرشيد لمواردها وتوجيه نفقاتها توجيهها فعالا ودقيقا ويتضح ذلك من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي¹.

ومن التعاريف السابقة للسياسة المالية نستخلص تعريف شامل:

السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بمعنى أنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بإدارة المالية والرقابة على أعمال تلك الإدارة وتوجيهها من خلال استخدامها لبرنامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد.

ثانيا: التطور التاريخي للسياسة المالية

1: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون ساي وهومن دعائم الفكر التقليدي ويبنى على أن "العرض يوجد الطلب عليه" ويوجد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق وأن كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة مساوية لها في الدخل النقدي حيث أن النقود وفقا لهذا الفكر هي وسيط للتبادل فحسب وأن أي زيادة في الدخل النقدية تتحول للإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الانفاق "الطلب" لشراء هذا الناتج الجديد "العرض"².

كما لا ننسى مدلول اليد الخفية لأدم سميث والبيئة التي تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا بأن أي زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الانفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الانفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد فاذا ما ترك الفرد القطاع الخاص حرا (بيئة تتوفر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية) يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته فإنه لن يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث توظف كافة الموارد الاقتصادية كاملة³.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العالمية الدولية للنشر، عمان 2002 ص388

² محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد الإسلام، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى

1997 ص150

³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الأولى مركز الإسكندرية للنشر 2000 ص 21 - 22

2: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

لقد أثبت الكساد العالمي الكبير سنة 1929م عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي، وأوضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق، فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز في كتابيه الكبيرين "تحليله العملة 1931م" و "النظرية العامة للتشغيل و الفائدة 1936م" والتي انتقد فيها قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض كلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي الى مستوى التوظيف واثبت مما لا يدع للشك مجالا إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف الكامل، وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة فقد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس بدرجة الرشاد التي افترضها الكلاسيك مادام الأمر كذلك فإن الدولة (القطاع العام) قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد (القطاع الخاص) والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص بحكم كونها لا تسعى لتحقيق المصلحة الشخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع.

وهكذا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة وأدوات السياسة المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن الميزانية بل الأهم من ذلك توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا الى عدم توازن ميزانية الدولة في المدى القصير على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم¹.

3: السياسة المالية في الوقت الحاضر

بتتبعنا لأحدث الدراسات الاقتصادية والمالية سرعان ما ندرك أن الفكر المالي الحديث استطاع التخلص من الإطار الكينزي والتقليدي القائل بحدوث التوازن العام فقط في ظل البطالة الإجبارية، إذ يجادل الاقتصادي "أولسون" في أحداث دراساته، بأنه لا يمكن حدوث التوازن العام في ظل وجود بطالة، طالما هناك مجالات يمكن أن يحقق استغلالها بواسطة العاملين، ويعلل وجهة نظره بأن التوازن في ظل البطالة يؤدي الى زيادة معدل البطالة في سوق العمل، فضلا عن انخفاض عوائد التشغيل في حالة بطالة.

¹ زويش سمية، السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2000-2014 مذكرة جامعة بويرة

كما أن حدوث البطالة أو الكساد غير المتوقع سوف يؤدي إلى زيادة حدة البطالة وانخفاض الناتج الحقيقي في المجتمعات التي تتميز بوجود مثل هذا الاستقرار أو التراكم فيها وقد إستدل "اولسون" على ذلك بما حدث خلال فترة (1929-1933)، بينما كانت البطالة في الفترة الأولى أكثر حدة منها في فترة الثانية إلا أن البطالة في الفترة الثانية كانت مصحوبة بانخفاض كبير في الناتج الحقيقي¹.

أما في جانب الاستثمار تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض عن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة والتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق الوسائل الغير المباشرة والتي تتمثل في التخفيضات الضريبية والإعانات، أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، ذلك لتساهم السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال ما يلي²:

1 تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأحسن صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تتدخل الدولة في الموارد والاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام وأقل ضرر ممكن³.

2 تحقيق الاستقرار في الأسعار : لغرض الحد من تقلبات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني بطريقة غير مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها، ولأجل تحقيق ذلك بالنظر لما يترتب عن التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسة سيئة، تلجأ السلطات المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الانفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الانفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد

¹ بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2016 ص43

² تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش مرجع سابق، ص 12

فعلى سبيل المثال تقليص حجم الانفاق العام على القطاعات الخدمية غير الضرورية، فضلا عن استخدامها للإرادات الضريبية و أحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3 تحقيق مستوى التشغيل الكامل : أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وارتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية¹.

4 تحقيق النمو الاقتصادي: نظرا إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2% خلال فترة (1938م - 1913م)، ونتيجة الدمار والانهك الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحرب و بروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير اقتصاداتها فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في امكانياتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية، و ذلك من خلال النهوض بالسنوات الإنتاجية، الذي جعل من هذا الهدف ليكون سبيلا وهدفا طويل الأمد باعتماد سياسات مالية مثلى وبالإضافة لدورها الهام في تنمية الموارد البشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية، كما أن ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشية وخلق فرص عمل، هذا فضلا عن المشاكل التي تفرزها أهداف السياسة المالية ككل عندما لا يكون اهتمام واضح بمسألة التنسيق مع أهداف السياسة المالية والنقدية، ولغرض تفادي مثل هذه المشاكل ينبغي المفاضلة بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية لتجاوز السلبيات التي قد تتركها مستقبلا جراء تضارب في أولويات تنفيذها.

¹ نزار كاظم الخيكاني، الموسوي، السياسة الاقتصادية الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي، عمان

دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع 2015 ص 58-60

المبحث الثاني: أدوات وآليات السياسة المالية

سنقدم في هذا المبحث دراستنا لأدوات السياسة المالية، آليات عملها والتي من خلالها يمكننا معرفة النشاط المالي للدولة والآثار التي تحدثها على الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية

مثلما تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد العام بأدوات السياسة النقدية فإنها تؤثر أيضا في الاقتصاد الوطني عبر أدوات السياسة المالية، لمواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العام عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المكونة من نفقات حكومية وإيرادات حكومية، والقروض ويمكن ادراج أدوات السياسة المالية ووسائلها كآلاتي:

1- الضرائب والرسوم: وتنقسم إلى قسمين

القسم الأول ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل او راس المال) فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة راس المال بمناسبة وجود راس المال، والقسم الاخر هو الضرائب الغير المباشرة وتفرض على المال عند انفاقه كضريبة المبيعات، ضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج¹.

وتعتبر الضريبة المباشرة والغير المباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها²:

أ - توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات

ب - يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية حيث يمكن مثلا إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضات على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

ج - تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب الغير المباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعتبر أكبر من مقدرة المكلف.

¹ نزار كاظم الحيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام و اثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان 2015 ص 49

² السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، الإسكندرية 2008 ص220

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استناداً للهدف الذي تريد الوصول اليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي والجدول التالي يوضح الفرق بين الضريبة و الرسم.

الجدول (1): الفرق بين الضريبة والرسم

الرسم	الضريبة
- صفة الاختيار في بادئ الامر ثم تتحول الى صفة الزامية	- مبلغ نقدي
- مقابل نفع خاص	- صفة الزامية
- خاصة بفتة معينة (طالب الخدمة)	- عمومية الضريبة على كل فرد (حسب المقدرة)
- يهدف الى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم	- تهدف الضريبة الى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة

المصدر: ايراد عبد الفتاح، اساسيات الاقتصاد الكلي دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2013 ص 223-224

من الجدول (1) يتبين أن كل من الرسم والضريبة يتشابهان من ناحية الشكل إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ويحصل منها على نفع خاص بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع ككل، بينما الضريبة تفرض بدون مقابل.

2 - القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية لكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا إلى الاقتراض، والدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا بمجموعة من العوامل الاقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون قروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشاريع تنموية في بلد تعجز إيراداتها الداخلية عن تغطية نفقاتها أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد¹.

¹ السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر الإسكندرية، 2008

وفي الجدول رقم (2) مقارنة بين القروض وضريبة:

الجدول (2): أوجه الاختلاف بين القرض وضريبة

العنصر	القرض	الضريبة
التخصيص	مخصص لإنفاق معين	غير مخصص لباب معين من الانفاق
المقابل	له مقابل متمثل في فوائد	بدون مقابل
الإدارة المنفردة	ينشأ القرض على أساس تعاقدية	ينشأ بإرادة الدولة المنفردة
طبيعة الايراد	ايراد نهائي	ايراد مؤقت

المصدر: محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة عمان، 2007 ص 220

من الجدول (2) يتبين أن كل من الضريبة والقرض يتحمل عبئهما الممولين باعتبار أن القرض هو عبارة عن ضريبة مؤجلة، كما يعتبران كمورد من موارد الدولة.

3 - النفقات العامة: تعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام، أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيض حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستخدم الانفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد، حيث يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية تستنزف جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بهدف تحقيق هدف معين¹.

أ- النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية واستثمارية (رأسمالية):

***النفقات الجارية:** تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت

¹ تقوى حسناوي وعبد العزيز أحمد شاوش مرجع سابق، ص 20

وكذلك ائتمان مستلزمات الإنتاج من مواد الأولية ووسائل النقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

* **النفقات الاستثمارية:** تشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة، هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين أو نفقات استثمارية إذ تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعا لذلك لنمو الدخل القومي.

ب- **النفقات التحويلية:** فتشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

* **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة انتاجها وذلك للمحافظة على أثمان المنتجات عند مستوى منخفض، أو إتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.

* **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة الأعباء المعيشية، وتزايد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاضر نظرا لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

* **النفقات التحويلية المالية:** وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساسا فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.

المطلب الثاني: آليات عمل السياسة المالية

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركوديه يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام: ولعل هذا بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب الكلي، وتؤدي زيادة الطلب للمؤسسات إلى زيادة انتاجيتها ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة للتوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الامام¹.

2- تخفيض الضرائب: كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو تخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي².

3- المزج بين الحالتين: وقد تستخدم الحكومة الاثنتين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد كما هو مبين في الشكل ادناه³.

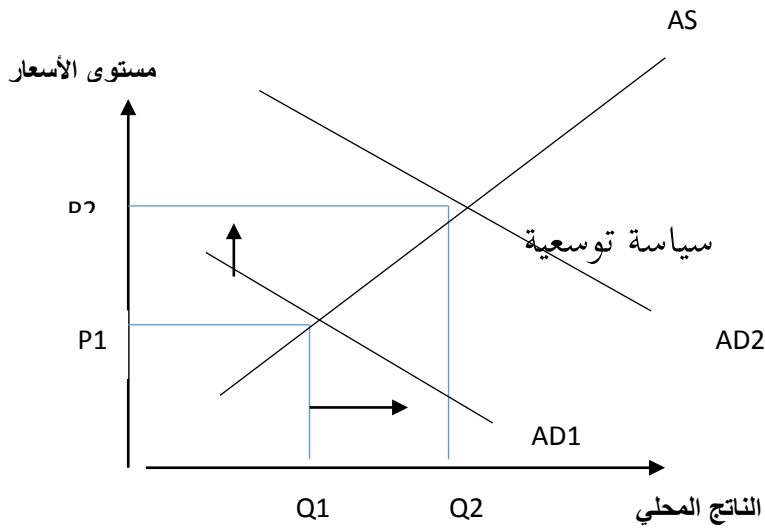
¹ خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق دار وائل للنشر الأردن، 2015 ص

327

² محمود حسين الوادي و زكرياء احمد عزام مبادئ السياسة المالية دار الميسرة عمان، 2007 ص 216-217

³ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر عمان، 2002 ص 189

الشكل رقم (1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق دار وائل للنشر الأردن 2005
ص 327

AS العرض الكلي

AD1 الطلب الكلي قبل اتباع السياسة التوسعية

AD2 الطلب الكلي بعد اتباع السياسة التوسعية

يبين الشكل (1) اتباع السياسة التوسعية و ذلك بزيادة الانفاق وخفض الضرائب مما أدى الى انتقال منحى الطلب الكلي من AD1 الى AD2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

ثانيا حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في مستوى العام للأسعار ويمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على¹:

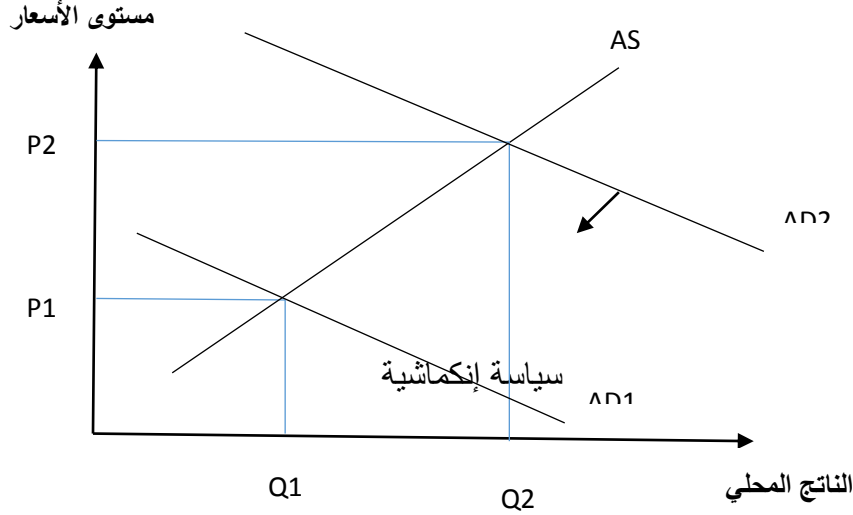
1- تخفيض مستوى الانفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقض الطلب الكلي الذي بدوره يكبح مستوى الأسعار.

2- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي الى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب يؤدي الى كبح مستوى الأسعار.

¹ خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره ص 328 - 329

3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم ويبين الشكل الآتي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني.

الشكل رقم (2): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق دار وائل للنشر الأردن 2005 ص 329

AS العرض الكلي

AD1 الطلب الكلي قبل سياسة انكماشية

AD2 الطلب الكلي بعد السياسة الانكماشية

يبين الشكل (2) اتباع سياسة مالية انكماشية وذلك بخفض الانفاق وزيادة الضرائب مما أدى الى انتقال منحني الطلب الكلي من الوضع AD1 الى AD2 وخفض الأسعار من P1 الى P2 وبالتالي تسعى الى كبح مستوى الانفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار¹.

¹ خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، دار وائل للنشر الأردن 2005 ص

خلاصة:

السياسة المالية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استخدام الدولة للإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق أهداف اقتصادية معينة كالاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل، وتختلف السياسة بين البلدان المتقدمة والنامية، وتتنوع أدوات السياسة المالية بين الأدوات المقصودة التي تحتاج إلى التدخل الدائم من صانعي القرار والأدوات التلقائية التي تعمل دون الحاجة إلى تدخل الحكومة.

والسياسة المالية تتأثر بمجموعة من العوامل منها درجة الوعي الضريبي في المجتمع، تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها، توفر السوق المالي ووجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.

كما أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون التعرض لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على
الانفاق الحكومي (1990-2020)

تمهيد:

لغرض دراسة علاقة تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020) وتماشيا مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول : الدراسات السابقة

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي

المبحث الاول : الدراسات السابقة

المطلب الاول : عرض الدراسات السابقة

تتدرج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير أسعار البترول على السياسة المالية كما يلي :

اولا : دراسات باللغة العربية

1- دراسة نور الدين عبد القادر، سعدوني محمد، بلحاج فراحي (2017)¹

أثر تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016

هدفت هذه الدراسة الى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 الى 2016 معتمدين في بيانات الدراسة على الاحصائيات المنشورة في المواقع الرسمية الوطنية و الدولية مستخدمين نموذج الانحدار الذاتي var لتحليل مدى تأثير السياسة المالية بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط سواء تقلبات إيجابية أو سلبية في الاسواق الدولية و كيف تؤثر على أدائها(النفقات العامة والايادات العامة) من جهة ومن جهة أخرى مدى تأثير المكونات الكلية الاقتصادية بهذه الصدمات في مجملها، حيث تضمن نموذج الدراسة ستة متغيرات(النفقات العامة الاجمالية الحقيقية، الايرادات العامة الاجمالية الحقيقية، أسعار النفط، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي)

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج حسب اختبار سببية لجرانجر ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى كل من الايرادات العامة والنفقات العامة في الأجل الطويل ، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الارادات العامة الى النفقات العامة ، و باستخدام تجزئة التباين و اختبار استجابة ردة الفعل ، تبين أن حدوث صدمة سلبية في أسعار النفط أدى إلى انخفاض العوائد (الايرادات العامة) وهو ما أدى إلى انتهاج سياسة مالية انكماشية ، مما يدل على أن السياسة المالية المتبعة من طرف صناع القرار هي مسابرة للاتجاهات الدورية .

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تنويع الصادرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والصناعة من أجل الخروج من تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات .

¹ نور الدين عبد القادر ، سعدوني محمد ، بلحاج فراحي ، ' أثر تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة

قياسية لحالة الجزائر 2016-1980 ' مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد2 ، 2017

2- دراسة شعبان قصابي ورابع بلعباس

أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية - 2018/ 2000¹

لخصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين أسعار النفط والانفاق الحكومي وهو ما يعني بأن الانفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى الطويل ارتباطاً وثيقاً بتغيرات أسعار النفط وبما أن هذه العلاقة طردية ومعنوية فإنه في المدى البعيد تتوسع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، وتكتمش في الفترات التي تنخفض فيها أسعار النفط أما في الأجل القريب توجد علاقة طردية معنوية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي

حيث الانفاق العام في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط يتأثر طردياً بتغيرات أسعار النفط لأنه يساهم طردياً في تعديل الخزينة العمومية بعوائد إضافية نتيجة لارتفاع أسعار النفط عكس الدول المستهلكة للنفط التي يتأثر فيها الإنفاق العام سلبياً بارتفاع أسعار النفط.

3- دراسة مهدي حسنية و بوظراف الجيلالي

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 1980 - 2016²

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال فترة (1980 - 2016) وكان الهدف منها قياس أثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة مدروسة، وكذلك باستخدام أساليب قياسية مثل منهجية بوكس - جينكيز ، نماذج ARMA , ARCHE , VAR ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن حدوث صدمة في تطاير أسعار البترول لها أثر ايجابي على الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل وأثر سلبي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير والطويل.

¹ - أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي في الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال فترة 2000 - 2018 في جامعة محمد بوضياف مسيلة .

² - مهدي حسنية وبوظراف الجيلالي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 1980-2016 المجلد 05 العدد/2018/9 جامعة مستغلم

4-دراسة داوود سعد الله 2012

اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2010¹

اهتمت هذه الدراسة بالبحث والكشف عن علاقة التقلبات الحادة لأسعار البترول في الأسواق المالية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق الإيرادات خلال (2000-2010) وهذا بدراسة تأثير نماذج الصدمات الخارجية وتقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عبر قوانين المالية لمواجهة الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات البترولية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني ، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التاريخي ، التحليلي والقياسي مستخدما VAR .

وقد توصلت إلى ضرورة إعادة توجيه الانفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع النمو

وأن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإيرادات العمومية سيكون لها أثر ايجابي في الانفاق الحكومي.

الدراسات الأجنبية :

1-دراسة H.Hamdi,R . R.Sbia. سنة 2013²

Dynamic relationships between oil revenues, government spending and economic growth in oil-dependent economy

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مداخيل البترول والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الفترة (1960-2010) في مملكة البحرين تم فيها استخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ من أجل تحليل العلاقة الدينامكية بين المتغيرات حيث توصلت الدراسة إلى استنتاج أن العوائد البترولية هي المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام والنمو والواردات من السلع والخدمات .

2-دراسة Ton Juat Hong 2010³

impact of oil price shocks on government revenue and expenditure: evidence for malaysia

¹ - داوود سعد الله، اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 ،رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2012

² - helmi hamdi. Rachidsbia. Dynamic relationships between oil revenues. Government spending and economic growth in an oil-dependent economy . economy modeling 35 (2013) p118-125

³ - tan juathong .impact of oil price shocks on government revenue and expenditure . evidence for malaysia . IBBM ; 2010.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2008) في ماليزيا وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية :

أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه توجد علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنانية، حدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون أثر على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنقوم في هذا المطلب بمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة حيث سنقوم بتوضيح أوجه التشابه و الإخلاف فيما بينها.

اولا: الدراسات الأجنبية

الجدول رقم (03) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	الدراسة 02	الدراسة 01	
أثر تقلبات أسعار البترول على الأنفاق الحكومي	تأثير أسعار النفط على الإيرادات والنفقات الحكومية	العلاقة بين النفط والإيرادات والنفقات الحكومية في البلدان النفطية	موضوع الدراسة
معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الأنفاق الحكومي	معرفة أثر صدمات البترول على المتغيرات	تحليل العلاقة الدينامية بين متغيرات الدراسة	الهدف من الدراسة
الجزائر	ماليزيا	البحرين	عينة الدراسة
2020-1990	2008-1970	2010-1960	فترة الدراسة
ARDL	VAR	ARDL	طريقة معالجة الموضوع
	حدوث صدمة إيجابية لأسعار البترول سيكون له أثر كبير على النفقات الحكومية	العوائد البترولية هي المصدر الرئيسي لتمويل الانفاق العام والنمو والواردات من السلع والخدمات	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات الأجنبية

ثانيا : الدراسات المحلية

الجدول رقم (04) مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة الحالية	الدراسة 04	الدراسة 03	الدراسة 02	الدراسة 01	
أثر تقلبات أسعار البترول على الأنفاق الحكومي	اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية	دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية	أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي	أثر تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة المالية	موضوع الدراسة
معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي	علاقة التقلبات الحادة لأسعار البترول في الاسواق المالية باستقرار السياسة المالية	قياس أثر تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية	العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي	تحليل أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية	الهدف من الدراسة
الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2020-1990	2010-2000	2016-1980	2018-2000	2016-1980	فترة الدراسة
ARDL	VAR	VAR	ARDL	VAR	طريقة معالجة الموضوع
	حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإيرادات سيكون لها أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي	حدوث صدمة في تطاير أسعار البترول لها أثر ايجابي على الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل وأثر سلبي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير و الطويل	وجود علاقة توازنية طويلة مدى بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاجل الطويل	النتائج المتوصل إليها

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الدراسات الأجنبية

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الاول : تقدير نموذج أثر تقلبات أسعار البترول على حجم الإنفاق العمومي في الجزائر

تشكل التقلبات الدورية لأسعار البترول عقبة أمام اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه كالجزائر ولما له من تأثيرات سلبية على السياسة المالية بسبب عدم تنوع الاقتصاد، حيث تختلف صدمات أسعار النفط من دولة لأخرى مما يؤثر على سياستها المالية وعلى حجم الإنفاق الحكومي خاصة.

مما يجعله مصدر خوف وقلق بسبب الاعتماد على العائدات النفطية في توجيه سياستها وتحديد ميزانيتها العامة، مما دفعنا إلى إجراء دراسة قياسية حول أثر تقلبات أسعار البترول على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال بيانات سنوية تغطي الفترة (1990 - 2020).

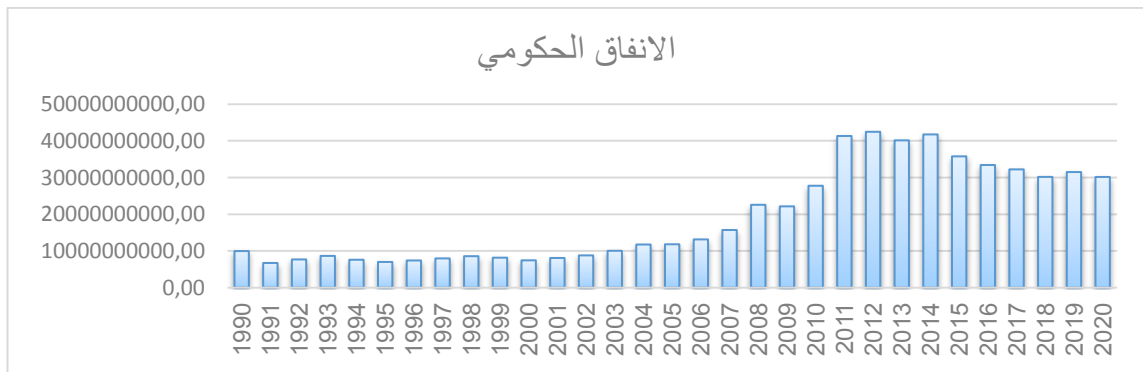
الفرع الاول : دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

سننظر في هذا الجزء إلى أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة ، متوسط، انحراف معياري، القيمة القصوى والقيمة الدنيا بالإضافة إلى الوسيط الحسابي.

أولاً: المتغير التابع الإنفاق الحكومي و نرسم له بالرمز G

وتمتد سلسلته من 1990 إلى غاية 2020 بمتوسط قدره 19,29 مليار دولار و قيمة عظمى ب42,477 مليار دولار سنة 2012 و قيمة صغرى ب6,728 مليار دولار سنة 1991 بينما يتوسط هذه السلسلة وسيط قيمته 11,817 مليار دولار وانحراف المعياري 12.900 مليار دولار، والشكل رقم (1) يوضح ذلك:

الشكل (03) تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990- 2020)

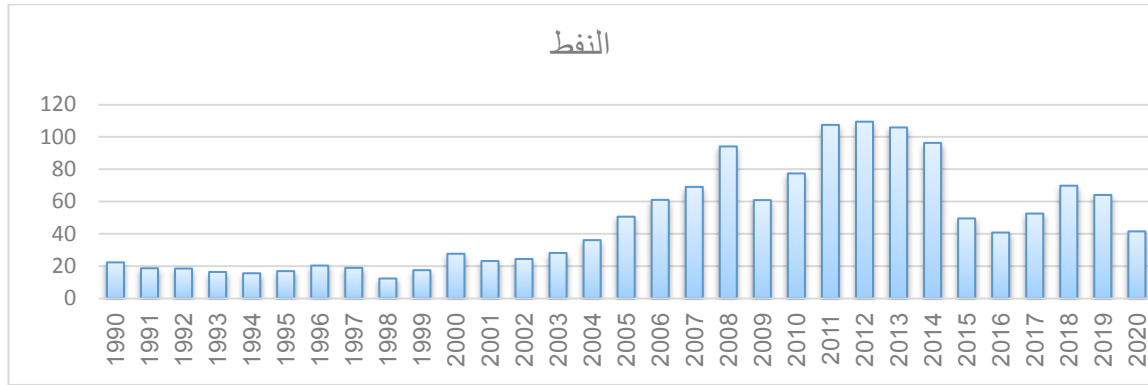


المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ثانياً: المتغير المستقل سعر البترول و نرّمز له بالرمز P

وتمتد سلسلته من 1990 إلى غاية 2020 بمتوسط قدره 47,30 دولار و قيمة عظمى ب109,45 دولار سنة 2012 و قيمة صغرى ب12,28 دولار سنة 1991 بينما يتوسط هذه السلسلة وسيط قيمته 40,76 دولار و متوسط الانحراف المعياري كان 31,08 دولار والشكل رقم (04) يوضح ذلك :

الشكل (04) تطور اسعار البترول (1990 - 2020)



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ثالثاً: تحليل المتغيرات:

من خلال الشكلين رقم (3- 4) نلاحظ تطور في حجم الإنفاق الحكومي خلال فترة (1990-2020) هذا يتزامن مع تطور أسعار البترول الذي أدى إلى ارتفاع العائدات البترولية خلال نفس الفترة ففي سنة 2012 شهدت أسعار البترول أعلى قيمة في الفترة المدروسة كما شهد أيضا الإنفاق أعلى قيمة له في نفس السنة.

أما بعد 2014 فنلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي وهذا بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول التي انخفضت من 109,45 سنة 2012 إلى 96,29 سنة 2014، كما نلاحظ أن منحى الإنفاق الحكومي ومنحنى أسعار النفط يتجهان في اتجاهين متوازيين خلال فترة الدراسة، ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار النفط يرتفع حجم الإنفاق الحكومي وعند انخفاض أسعار النفط ينخفض حجم الإنفاق الحكومي وهذا لا يتنافى مع مضمون النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الموارد والمتمثلة في الإيرادات البترولية والإنفاق العام، أي كلما زادت الإيرادات زادت النفقات .

الفرع الثاني : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

اولاً: اختبار ديكي فولر ADF

تعتمد أغلب الدراسات القياسية على اختبار ديكي فولر لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية، تهدف هذه الدراسة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2020) والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع على اختبار الفرضية الآتية:

H0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي إن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى وإذا لم تستقر عند المستوى يتم أخذ الفروق الأولى، يتم رفض فرضية عدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ADF أكبر من قيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% وإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% ويشار إلى أن اختبار ADF لمعادلة الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت، حد ثابت واتجاه، بدون حد ثابت واتجاه).

ومن خلال الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية المبينة سابقا نلاحظ مبدئيا وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وللتأكد من مدى استقراريه متغيرات الدراسة وبشكل أدق وجب إجراء اختبارات اخرى منها ديكي فولر المطور ADF والجداول رقم (05-06-07-08) التالية توضح ذلك:

الجدول (05) اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر عند المستوى*

القرار	Level المستوى			القيم الحرجة (5%)
	None	Terand & intecept	intercept	
	prob			
غير ساكنة عند Level	0.5557	0.5707	0.5333	P
غير ساكنة عند Level	0.7987	0.1703	0.8242	G

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

* أنظر الملحق رقم (1)

الجدول (06) اختبار إستقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول^α

القرار	الفرق الاول st idfference1			القيم الحرجة) (%5
	None	Terand & intecept	intercept	
	prob			
st idfference ساكنة عند 1	0.0000	0.0025	0.0004	P
st idfference ساكنة عند 1	0.0003	0.0208	0.0039	G

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EIEWS

من الجدول السابق وجدنا أن السلسلة الزمنية لكل من الانفاق الحكومي (G) و أسعار النفط (p) غير مستقرتين في السلسلة الاصلية عند المستوى لأن احصائية اختبار ADF غير معنوية و في هذه الحالة نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى، وبعد معالجة السلاسل الاصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى، تبين أن السلسلتين مستقرتان في الفرق الأول لتوفرهما على شرط الاستقرار، وهي أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولر الموسعة وهذا يثبت ان سلسلتي الانفاق الحكومي و سعر النفط متكاملتان من الدرجة الأولى مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

ثانيا : اختبار فيلب-بيرون (Test de philips-perron) 1988م

يعتمد اختبار pp على التصحيح الغير المعلمي لتحيز الموجود في احصائية اختبار ديكي فولر الذي يسعمل الطريقة المعيارية.

اختبار pp وهو كذلك يقوم على اختبار فرضية العدم للجذر الاحادي في ثلاث نماذج.

الفرضيتان هما :

H0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة، أي إن السلسلة الزمنية مستقرة.

^α أنظر الملحق رقم (1)

الجدول (07) اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار فليب-بيرون عند المستوى^β

القرار	Level المستوى			القيم الحرجة) (%5
	None	Terand & intecept	intercept	
	Prob			
غير ساكنة عند Level	0.5935	0.5707	0.5432	P
غير ساكنة عند Level	0.6941	0.6490	0.7485	G

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

الجدول (08) اختبار إستقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار فليب-بيرون عند الفرق الاول^χ

القرار	الفرق الاول st idfference1			القيم الحرجة) (%5
	None	Terand & intecept	intercept	
st idfference ساكنة عند 1	0.0000	0.0030	0.0004	p
st idfference ساكنة عند 1	0.0002	0.0173	0.0031	G

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من الجدول السابق وجدنا أن السلسلة الزمنية لكل من الانفاق الحكومي (G) و أسعار النفط (p) غير مستقرتين في السلسلة الأصلية عند المستوى لأن احصائية اختبار PP غير معنوية، وفي هذه الحالة نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى، تبين أن السلسلتين مستقرتان في الفرق الأول لتوفرهما على شرط الاستقرار وهي أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات فليب بيرون وهذا يثبت ان سلسلتي الانفاق الحكومي و سعر النفط متكاملتان عند الفرق الأول مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل.

^β أنظر الملحق رقم (1)^χ أنظر الملحق رقم (1)

المطلب الثاني : تطبيق منهجية ARDL

أولاً- توصيف النموذج : دراسة تأثير أسعار البترول على السياسة المالية - الانفاق الحكومي -

$$G = \mathbf{f}(G) = \mathbf{O} + \mathbf{B} P + \varepsilon t$$

$$\text{النفقات} = G$$

$$\text{ثابت} = \mathbf{O}$$

$$\text{سعر البترول} = P$$

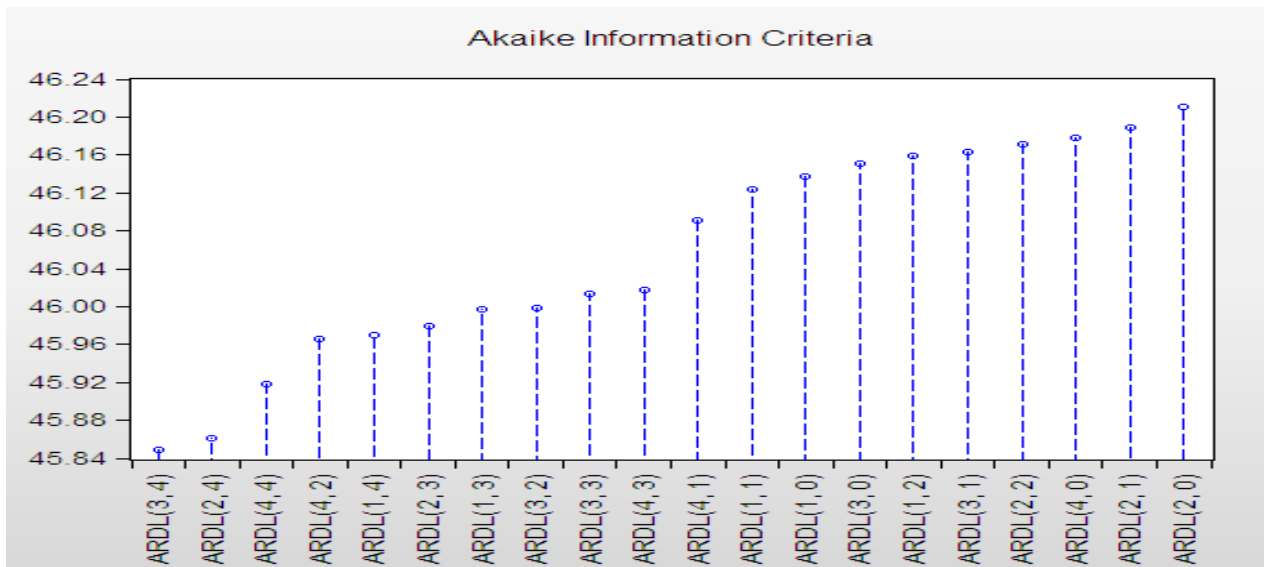
$$\varepsilon t = \text{معامل تصحيح الخطأ}$$

بعد دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار ADF و PP تبين أن السلسلة تستقر في الفرق الأول، إذن هي متكاملة من الدرجة الأولى ومن ثمة ارتأينا أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL سيكون الأفضل في دراسة العلاقة بين المتغيرات.

1- تحديد فترات الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

من أجل تحديد العدد الامثل لفترات الابطاء الزمني نستخدم معيار المعلومات AKAIKE، وهو المعيار الأكثر شيوعاً، حيث يتم اختيار فترات الابطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لهذا المعيار (Muhammad Qasim, 2015).

الشكل رقم (05): أفضل 20 نموذج ARDL وفق معيار AKAIKE



المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

يعطينا برنامج EViews عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة بفترات ابطاء مختلفة، حيث يبين الشكل السابق أفضل 20 نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيار AKAIKE، وأفضل نموذج من بين هذه النماذج هو نموذج (2.0) ARDL.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، إذ يتم حساب الاحصائية F لاختبار فرضية العدم التي تنص على أن كل معاملات المتغيرات المستقلة المتباطئة بفترة زمنية واحدة مساوية للصفر، أي:

$$H_0 : \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_7 = 0$$

بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أنه على الأقل معلمة من معاملات المتغيرات المتباطئة لا تساوي صفر، أي:

$$H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2 \dots \dots 7$$

بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

فنقوم بمقارنة الاحصائية F مع القيم المجدولة التي وضعها كل من (PESARAN AND AL (2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا. فإذا كانت قيمة الاحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لـ F المجدولة يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة الاحصائية F المحسوبة أصغر من الحد الأدنى لـ F المجدولة فلا يمكن قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة الاحصائية F المحسوبة بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتائج تكون غير محسومة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه

ومن أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة، تم حساب الاحصائية F من خلال اختبار الحدود، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي

جدول (09) نتائج اختبار التكامل المشترك وفق إختبار الحدود^φ

اختبار منهج الحدود (test ARDL – Bounds)		
Sample : 1990 – 2020		
Included observation : 27		
فرضية العدم H0 : لا توجد علاقة طويلة مدى		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.30862	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EVIEWS

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الاحصائية F المحسوبة والتي تساوي 11.30862 أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، وبالبالغة 4.43، مما يعني قبول الفرضية البديلة) $(H_1 : \exists \beta_i \neq 0 \quad Tq \quad i = 2L L 7$ ، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث.

تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة سنقوم بتقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ استناداً إلى فترات الابطاء المحددة وفق معايير اختيار فترة الابطاء ولجميع المتغيرات، ويتضمن هذا التقدير متباطئات السلاسل الزمنية المتضمنة في النموذج جنباً إلى جنب مع حد تصحيح الخطأ (ECM)، وكانت نتائج التقدير كما يلي

^φ أنظر الملحق رقم (2)

الجدول رقم (10): مقدرات معلمات الأجل الطويل لنموذج $ARDL^{\Psi}$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.655360	0.078952	8.300737	0.0000
P	1.26E+08	25461011	4.954679	0.0001
P(-1)	-8882381.	38241534	-0.232271	0.8184
P(-2)	-37039748	39235438	-0.944038	0.3550
P(-3)	84303968	32898988	2.562509	0.0174
C	-5.16E+08	7.88E+08	-0.655547	0.5186

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من الجدول السابق نجد أن معلمات المتغيرات التي تم اختيارها لتفسير التغيرات التي تطرأ على الانفاق الحكومي كانت بإشارة موجبة أما معادلة تصحيح الخطأ ECM فيمكن استنتاجها كما يلي:

$$\text{COINT EQ} = G - 477405741.9788 * P - 1498306983.4487$$

جدول (11) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج $ARDL$ (مقدرات معلمات الأجل القصير)^ξ

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P)	126151140.	25461010.71	0.000000	0.0000
D(P(-1))	37039747.8	39235438.13	0.000000	0.0000
D(P(-2))	-84303967.9	32898987.96	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-0.344640	0.078952	-4.365177	0.0002

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ نجد أن هناك توافق كبير من حيث مستوى المعنوية والاشارات بين تقديرات معلمات الأجل القصير وتقديرات معلمات الأجل الطويل، رغم تباين قيم المعلمات في الأجلين القصير والطويل.

^Ψ انظر الملحق رقم (3)

^ξ انظر الملحق رقم (4)

ثانيا : تشخيص النموذج المقدر:

1- اقتصاديا:

تقييم مقدرات معلمات النموذج للأجلين الطويل والقصير

عملا بنتائج تقدير نموذج ARDL الموضحة في الجدولين (.....) نستنتج مايلي:

✓ يشير معامل DP إلى وجود أثر ايجابي (علاقة طردية) ومعنوي لسعر البترول على الانفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير، حيث بلغت المرونة الجزئية سعر الصرف بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي (0.6553) في الأجل الطويل، فكل زيادة في أسعار النفط ب: 1% تؤدي إلى زيادة في الانفاق الحكومي ب: 0.6553%. بالمقابل بلغت قيمة المرونة الجزئية أسعار النفط بالنسبة للانفاق الحكومي في الأجل القصير (126151140) و(37039747.8)، حيث أن كل زيادة في أسعار النفط في السنة الحالية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي ب: 126151140 في نفس السنة، بينما كل زيادة في أسعار النفط في السنة الحالية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في سعر النفقات الحكومية 37039747.8 في السنة الموالية.

تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، من حيث اشاراتها ومعنويتها الاحصائية، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((COINT EQ(-1)) يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (-0.344)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.344% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 2.90 سنة. كما تظهر تقديرات معلمات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة لها معنوية احصائية،. علما أن معلمات الأجل الطويل تقيس الأثر الكلي، أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير

2- احصائيا:

استنادا إلى المعايير الاحصائية نجد ان نموذج (1.2.2.0.2.0.0) ARDL المقدر مقبول احصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية احصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $R^2 = 0.9783$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97.83% من التغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي ، كما تشير احصائية FISHER والبالغة 207.72 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

الجدول رقم (12): المؤشرات والمعايير الاحصائية لنموذج ARDL المقدر^٥

R-squared	0.978335	Mean dependent var	2.08E+10
Adjusted R-squared	0.973625	S.D. dependent var	1.29E+10
S.E. of regression	2.09E+09	Akaike info criterion	45.94109
Sum squared resid	1.01E+20	Schwarz criterion	46.22398
Log likelihood	-660.1459	Hannan-Quinn criter.	46.02969
F-statistic	207.7243	Durbin-Watson stat	1.505214
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

3- قياسية

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، وبعد تشخيصه اقتصاديا واحصائيا، نقوم بإجراء اختبارات ملائمة النموذج الموالية

3-1- اختبار ثبات تباين الاخطاء في النموذج :

أ- و يمكن الاعتماد على اختبار Breusch – Pagan – codfrey ونتائج الاختبار كالاتي:

جدول (13) نتائج اختبار (Breusch – Pagan – codfrey)^٦

Lagrange Multiplier Test of Residual		
مستوى معنوية	F-Statistic	
5%	الاحتمال prob	الاحصائية
	5.43	1.5643

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F (5.23) وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

^٥ أنظر الملحق رقم (3)

^٦ أنظر الملحق رقم (5)

3-2- اختبار ARCH

الجدول (14) نتائج اختبار ARCH^μ

Lagrange Multiplier Test of Residual		
مستوى معنوية	F-Statistic	
5%	الاحتمال prob	الاحصائية
		1.26

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F (1.23) وهي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

3-3- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test)

جدول (15) نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي^κ

Lagrange Multiplier Test of Residual		
مستوى معنوية	F-Statistic	
5%	الاحتمال prob	الاحصائية
		2.21

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

بما أن Prob عالية جدا أكبر من 0.05 أي تساوي 0.2529 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أنها غير معنوية وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

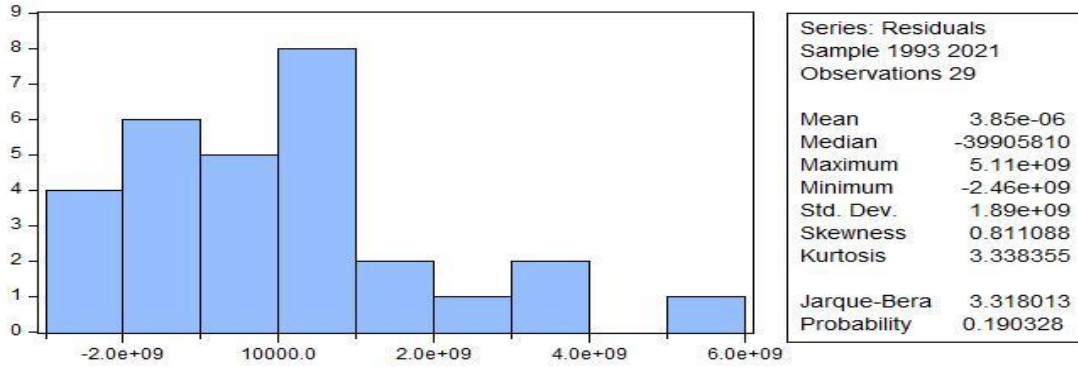
^μ انظر الملحق رقم (6)

^κ أنظر الملحق رقم (7)

3-4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

بالاعتماد على برنامج Eviews 10 نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (6) : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

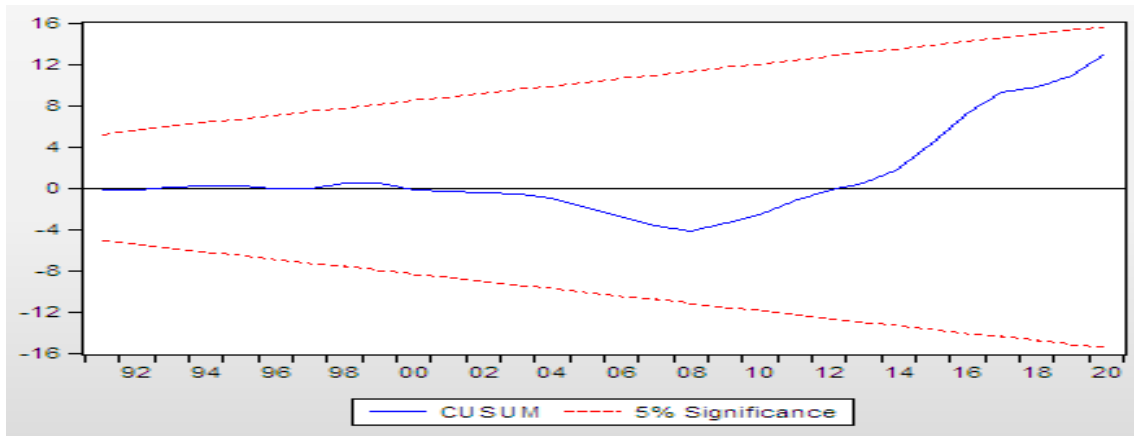


المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر أن القيمة الاحتمالية الإحصائية Jarque-Bera (Prob = 0.190328) أكبر من 0.05 (5%) (غير معنوي) فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3-5- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل (7) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% و يتضح من خلال هذا الاختبار أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدي.

مما سبق يتضح أنه يمكننا أن نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر وهذا ما يعني أن النموذج المقدر صالح للتفسير بعد أن اجتاز كل من الاختبارات الاحصائية لمعالمه.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة ظاهرة أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق العام في الجزائر على طول الفترة الممتدة من 1990 - 2020 وذلك باستخدام الاقتصاد القياسي بهدف التوصل الى علاقة أسعار النفط والانفاق العام و قوة الاثر .

حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية ومعالجتها باستخدام معايير اقتصادية واحصائية و انتقاء افضل نموذج الذي تم باختبارات قياسية لهدف إن كان يتوافق والفرضيات الموضوعية ليتم في الأخير تقديم تحليل النتائج المتحصل عليها وربطها بواقع الاقتصاد الجزائري.

من خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة تأثير أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة 1990 - 2020 واتباع خطوات سابقة الذكر وجدنا ان الانفاق العام يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول بحث يتوجب على صانعي القرار على مستوى الاقتصاد الكلي فيما يخص القرارات الاقتصادية والسياسية ان تعمل على دفع وتيرة النمو باعتمادها على مصادر اخرى غير محروقات نظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتد في إراداته على الموارد الطاقوية فقط، ويمكن القول أن المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة..... الخ مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط و مداخيل الدولة من الجباية البترولية و عليه فإن حرص الدولة على تنويع المداخيل أي الصادرات قد يساهم نوعا ما من تخفيض الاثار السلبية في حالة انخفاض المفاجئ لأسعار النفط.

الخلاصة

الخاتمة العامة:

يعتبر قطاع النفط من القطاعات الاستراتيجية التي تلقى اهتماما واسعا من قبل دول العالم، حيث تعتبره الدول المصدرة للنفط المصدر الأساسي للعوائد المالية التي تساعد في ترقية نفقاتها وتمويل ميزانيتها. وقد سعت الجزائر جاهدة منذ الاستقلال في تركيز جهودها على قطاع المحروقات باعتباره القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد، دون مراعات القطاعات الأخرى التي من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي خاصة وأن عائدات النفط تتميز بالتقلب الشديد في الأسواق العالمية نتيجة للصدمات الخارجية التي عادة ما تكون أسبابها سياسية أو مالية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط.

وبناء على الدراسة السابقة، يتبين أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على الإنفاق الحكومي في الجزائر. فحين تكون أسعار النفط مرتفعة، ترتفع إيرادات الحكومة وبالتالي تتاح لها المزيد من الإمكانيات لزيادة الإنفاق في القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، غير أنه عندما تنخفض أسعار النفط تتضاءل الإيرادات الحكومية، مما يجعل الدولة تواجه تحديات في تمويل برامجها ومشاريعها.

وفي هذا السياق تطرقنا إلى قياس مدى تأثير التغيرات في أسعار البترول على الانفاق الحكومي

● اختبار فرضيات الدراسة

بالنسبة لفرضيات الدراسة، ومن أجل اختبارها والتأكد من مدى صحتها أو نفيها، فقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

❖ الفرضية الأولى: والتي نصت على أن النفط يعتبر من أهم وأبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا حيث يحتل المرتبة الأولى في أهمية

من خلال دراسة الفصل الأول، فقد تم اثبات صحة هذه الفرضية، ذلك لان البترول يعد سلعة استراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي ويعتبر الريع البترولي المصدر الاساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية وتغطية أهدافها وسياستها التنموية

❖ الفرضية الثانية: أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الوطني .

هذا ما أكدته دراستنا في الفصل الثاني الذي بينا من خلاله أهمية السياسة المالية وطرق معالجتها للمشاكل الاقتصادية وأهميتها التي تكمن من خلال ترشيد الضرائب و النفقات في شكل يؤدي الى الحد من العجز الموازي

الفرضية الثالثة: توجد علاقة سببية طردية قوية في الأجلين القصير والطويل بين تقلبات أسعار النفط والنفقات العامة.

خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين أسعار النفط والانفاق الحكومي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة وهو ما يعني بأن الانفاق الحكومي في الجزائر يرتبط في المدى الطويل ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار النفط وبما أن هذه العلاقة طردية ومعنوية فإنه في المدى البعيد تتوسع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر في الفترات التي ترتفع فيها أسعار النفط، وتتكمش في

الفترة التي تنخفض فيها أسعار النفط أما في الأجل القريب توجد علاقة طردية معنوية بين أسعار النفط والانفاق الحكومي.

• نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا الى النتائج الآتية:

- ❖ تعتبر العوائد النفطية أساس النقد الأجنبي في الجزائر، حيث أن لها أهمية كبيرة في تمويل التنمية الاقتصادية.
- ❖ تمثل إيرادات الجباية البترولية النسبة الأكبر من مصادر تمويل الموازنة الحكومية في الجزائر.
- ❖ السياسة المالية تحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية.
- ❖ السياسة المالية الأكثر فعالية والانفاق العام الأكثر رشادا والاقتطاع العام الأكثر جدوى من شأنهم مجتمعين تحقق توازنا اقتصاديا ومعدلات نمو أعلى.
- ❖ تعد السياسة المالية من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مستخدمة في ذلك ارادتها العامة ونفقاتها، بهدف إشباع الحاجيات العامة وذلك عن طريق تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي على المستوى المحلي والدولي.
- ❖ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى.
- ❖ تستجيب تغيرات الانفاق الحكومي للتغيرات في أسعار البترول في السوق العالمي وهذا منطقي لأن الجزائر تعتمد في سياستها المالية على المحروقات عامة والبترول خاصة، إذ أن معظم النفقات تمويل من الجباية البترولية في حين تغطي العجز في الميزانية من خلال اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تتراكم موجوداته من مداخل البترول.
- ❖ وجود تكامل مشترك بين تقلبات أسعار البترول والانفاق الحكومي، وتتحقق بينهم العلاقة التكاملية الطويلة الأجل.
- ❖ تقييم مقدرات معاملات النموذج للأجلين الطويل والقصير
- ❖ يشير معامل DP إلى وجود أثر ايجابي (علاقة طردية) ومعنوي لسعر البترول على الانفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير، حيث بلغت المرونة الجزئية سعر الصرف بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي (0.6553) في الأجل الطويل، فكل زيادة في أسعار النفط بـ: 1% تؤدي إلى زيادة في الانفاق الحكومي بـ: 0.6553%. بالمقابل بلغت قيمة المرونة الجزئية أسعار النفط بالنسبة للانفاق الحكومي في الأجل القصير (126151140) و(37039747.8)، حيث أن كل زيادة في أسعار النفط في السنة الحالية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي بـ: 126151140 في نفس السنة، بينما كل زيادة في أسعار النفط في السنة الحالية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في سعر النفقات الحكومية 37039747.8 في السنة الموالية.
- ❖ تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):

❖ من خلال نموذج تصحيح الخطأ نجد أن المعلمات المقدرة تتوافق إلى حد بعيد مع مقدرات الأجل الطويل، من حيث اشاراتها ومعنويتها الاحصائية، كما أن معامل تصحيح الخطأ ((COINT EQ(-1)) يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، والذي يفترض فيه أن يكون سالبا ومعنويا، حتى يكون إثباتا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، فمن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ تظهر قيمة هذا المعامل معنوية وبإشارة سالبة (-0.344)، أي أن كل انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه واستيعابه في الأجل الطويل بنسبة 0.344% في السنة الواحدة، وبالتالي فتصحيح الانحراف بنسبة 100% يستغرق 2.90 سنة. كما تظهر تقديرات معلمات الأجل القصير أن كل المعلمات المقدرة لها معنوية احصائية،. علما أن معلمات الأجل الطويل تقيس الأثر الكلي، أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير

❖ استنادا إلى المعايير الاحصائية نجد ان نموذج (1.2.2.0.2.0.0) ARDL المقدر مقبول احصائيا على العموم، فمعظم معلماته المقدرة لها معنوية احصائية حسب اختبار STUDENT عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، بينما تشير قيمة معامل التحديد المصحح والبالغة $R^2 = 0.9783$ إلى القدرة التفسيرية العالية لهذا النموذج، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97.83% من التغيرات الحاصلة في الانفاق الحكومي، كما تشير احصائية FISHER والبالغة 207.72 إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر.

● المقترحات :

بعد عرضنا للاستنتاجات المتوصل إليها والاطلاع على الدراسات السابقة نقدم في بحثنا بعض الاقتراحات وهي كالتالي:

- ❖ العمل على تحقيق استقرار دائم للاقتصاد بتنويع الاقتصاد الوطني والاهتمام بالمجالات الأخرى كالقطاع الفلاحي عامة والقطاع الزراعي خاصة.
- ❖ استثمار التدفقات المالية والفوائض التي مصدرها المحروقات في التعليم ورأس المال البشري.
- ❖ استغلال الوفرة المالية المرتفعة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط. وتحفيز و رفع القدرات الإنتاجية الوطنية في القطاعات الاقتصادية.
- ❖ إعادة توجيه الانفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات.
- ❖ تعزيز التكامل بين الطاقات المتجددة والطاقات التقليدية في الجزائر.

• آفاق الدراسة:

إن البحث في موضوع تأثير أسعار البترول على الإنفاق العام، كون الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسة ومن هذا المنطلق إرتأينا تقديم بعض المواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- ❖ ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.
- ❖ سياسات التنمية الاقتصادية و دورها في الحد من تأثير تقلبات أسعار البترول.
- ❖ آليات استغلال الفوائض البترولية في ترقية وتنويع الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا: المراجع باللغة العربية

- 1- أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي في الفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال فترة 2000 - 2018 في جامعة محمد بوضياف مسيلة .
- 2- أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي دار العالمية الدولية للنشر عمان 2002 ص388
- 3- إسماعيل زاير، افضل أنواع النفط في العالم ، العدد السابع، العراق - بغداد 2004 ص 12 - 13
- 4- اياد عبد الفتاح، اساسيات الاقتصاد الكلي دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2013 ص 223-224
- 5- بهاء الدين طويل، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2016 ص43
- 6- بوسنة زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2017-2018 ص 18
- 7- بوفليح نبيل ، دور صناديق الثروة الصناعية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع و الافاق) مع الإشارة لحالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر 3، 2011 ص 66 ، 67
- 8- تقارير وحدة أبحاث الطاقة
- 9- جمعة رجب نطيش واخرون ، جغرافيا مصادر الطاقة منشورات ELGA لافايا-مالتا 1999 ص 287
- 10- جمعية رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات، رسالة ماجستير كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مباح، 2012 ص 40
- 11- الجميلي العاطف ، الهيكل البنوي لصناعة النفط ، مجلة النفط و التعاون العربي ، العدد 109 ، المنظمة العربية المصدرة للنفط (اوبيك) الكويت ، ربيع 2004 ص 47
- 12- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الأولى مركز الإسكندرية للنشر 2000 ص 21 - 22
- 13- حسان خضر ، منظمة الدول مصدرة للنفط نشاتها تطورها التحديات التي تواجهها مجلة البحوث الاقتصادية عربية ، العدد 41 الكويت شتاء 2008 ص 73

- 14- حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، البعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2006 ص 47- 248
- 15- حسين عبد الله البترول العربي، دون طبعة دار النهضة العربية للنشر و التوزيع مصر، 2003 ص 01
- 16- حمدي البني، البترول المصري (تجارب الماضي و افاق المستقبل) ، دار المعترف القاهرة الطبعة الثانية 1999 ، ص 33
- 17- خالد واصف الوزني و احمد حسين الرفاعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري و التطبيق دار وائل للنشر الأردن، 2015 ص 327
- 18- داوود سعد الله، اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012
- 19- زويش سمية، السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2000-2014 مذكرة جامعة بويرة 2015 ص 6-7
- 20- سالم الحسن رنين، اقتصاديات النفط دار الكتب الوطنية الطبعة الأولى بنغازي ليبيا، 2000 ص 39
- 21- السيد محمد احمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر الإسكندرية 2008 ص 220
- 22- السيد محمد السريتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي مؤسسة روية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 2008 ص 22
- 23- الطاهر زيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 36 ، العدد 132 المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك الكويت شتاء 2010 ص 17)
- 24- عاطف سليمان، الثروة النفطية و دورها العربي "الدور السياسي و الاقتصادي" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أكتوبر 2009 ص 130
- 25- عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات البترول والسياسة السعيرة للبترول، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية
- 26- علي لطفي، الطاقة و التنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة مصر 2008 ص 74- 100

- 27- العمري على، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1970 ، 2006 - رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008 ص 34
- 28- فتحي احمد الخولي ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الثانية دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1992 ص 64
- 29- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية (النفط السوري نموذجا) دمشق ص 70
- 30- محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983 ص 147
- 31- محمد بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر- دراسة قياسية - مجلة الباحث الاقتصادية العدد 01 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر 2013 ص 121
- 32- محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل اقتصاد الإسلامي مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997 ص 150
- 33- محمود حسين الوادي واثرها محمد عزام ، مبادئ المالية العامة، عمان دار الميسرة 2007 ص 212
- 34- محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة عمان، 2007 ص 220
- 34- منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات " النفط و التنمية العربية في التسعينات " معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ص 22 - 23
- 35- مهدي حسنية وبوظراف الجيلالي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 1980-2016 المجلد 05 العدد/2018/9 جامعة مستغلم
- 36- نزار كاظم الخيكاني، الموسوي، السياسة الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي، عمان دار اليازوري العلمية للنشر وتوزيع 2015 ص 58-60
- 37- نور الدين عبد القادر ، سعدوني محمد ، بلحاج فراحي ، ' أثر تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة المالية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016 ' مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الرابع العدد2 ، 2017

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- 1- helmi hamdi. Rachidsbia. Dynamic relationships between oil revenues. Government spending and economic growth in an oil-dependent economy . economy modeling 35 (2013) p118-125
- 2- Jean-Pierre FAVENNEC , le raffinage du pétrole : exploitation et gestion de la raffinerie , Edition Téchiné paris,1998,p 34
- 3- Sophia Chautard , le pétrole , de Boeck groupe vocatif imprime en France ,2trimestre, 2008, page 16
- 4- tan juathong .impact of oil pric shocks on government revenue and expenditeure . evifence for malysia . IBBM ; 2010.

ثالثا: المواقع الالكترونية

[/http://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec-1960](http://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec-1960)

الملاحق

الملحق رقم 01:

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	<u>At Level</u>	P	G
With Constant	t-Statistic	-1.4537	-0.9782
	Prob.	0.5432	0.7485
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0148	-1.8635
	Prob.	0.5707	0.6490
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2347	0.0589
	Prob.	0.5935	0.6941
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>	d(P)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-4.9282	-4.1368
	Prob.	0.0004	0.0031
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7952	-4.0581
	Prob.	0.0030	0.0173
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9629	-4.0807
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	<u>At Level</u>	P	G
With Constant	t-Statistic	-1.4738	-0.7311
	Prob.	0.5333	0.8242
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0148	-2.9247
	Prob.	0.5707	0.1703
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.3366	0.4223
	Prob.	0.5557	0.7987
		n0	n0
	<u>At First Difference</u>	d(P)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-4.9795	-4.0468
	Prob.	0.0004	0.0039
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8777	-3.9755
	Prob.	0.0025	0.0208
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0199	-3.9618
	Prob.	0.0000	0.0003
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) *MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الملحق رقم 02:

ARDL Bounds Test

Date: 06/23/23 Time: 15:02

Sample: 1993 2021

Included observations: 29

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.30862	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:

Dependent Variable: D(G)

Method: Least Squares

Date: 06/23/23 Time: 15:02

Sample: 1993 2021

Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P)	1.26E+08	25461011	4.954679	0.0001
D(P(-1))	-47264220	32827065	-1.439794	0.1634
D(P(-2))	-84303968	32898988	-2.562509	0.0174
C	-5.16E+08	7.88E+08	-0.655547	0.5186
P(-1)	1.65E+08	34596794	4.755729	0.0001
G(-1)	-0.344640	0.078952	-4.365177	0.0002

R-squared	0.692928	Mean dependent var	7.25E+08
Adjusted R-square	0.626173	S.D. dependent var	3.42E+09
S.E. of regression	2.09E+09	Akaike info criterion	45.94109
Sum squared resi	1.01E+20	Schwarz criterion	46.22398
Log likelihood	-660.1459	Hannan-Quinn criter.	46.02969
F-statistic	10.38021	Durbin-Watson stat	1.505214
Prob(F-statistic)	0.000026		

الملحق رقم 03:

Dependent Variable: G
 Method: ARDL
 Date: 06/23/23 Time: 15:20
 Sample (adjusted): 1993 2021
 Included observations: 29 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): P
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(1, 3)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.655360	0.078952	8.300737	0.0000
P	1.26E+08	25461011	4.954679	0.0001
P(-1)	-8882381.	38241534	-0.232271	0.8184
P(-2)	-37039748	39235438	-0.944038	0.3550
P(-3)	84303968	32898988	2.562509	0.0174
C	-5.16E+08	7.88E+08	-0.655547	0.5186
R-squared	0.978335	Mean dependent var		2.08E+10
Adjusted R-squared	0.973625	S.D. dependent var		1.29E+10
S.E. of regression	2.09E+09	Akaike info criterion		46.94109
Sum squared resid	1.01E+20	Schwarz criterion		46.22398
Log likelihood	-660.1459	Hannan-Quinn criter.		46.02969
F-statistic	207.7243	Durbin-Watson stat		1.505214
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 04:

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: G
 Selected Model: ARDL(1, 3)
 Date: 06/23/23 Time: 15:05
 Sample: 1990 2021
 Included observations: 29

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(P)	126151140.	25461010.71	0.000000	0.0000
D(P(-1))	37039747.8	39235438.13	0.000000	0.0000
D(P(-2))	-84303967.9	32898987.96	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-0.344640	0.078952	-4.365177	0.0002

$$\text{Cointeq} = G - (477405741.9758 * P - 1498306983.4487)$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P	477405741.	43764894.20	10.908418	0.0000
C	-149830698	2340366272.	-0.640202	0.5284

الملحق رقم 05:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.564304	Prob. F(5,23)	0.2097
Obs*R-squared	7.359277	Prob. Chi-Square(5)	0.1953
Scaled explained SS	5.412217	Prob. Chi-Square(5)	0.3677

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 06/23/23 Time: 15:13
 Sample: 1993 2021
 Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.43E+17	1.94E+18	-0.074037	0.9416
G(-1)	-8251489.	1.94E+08	-0.042500	0.9665
P	8.58E+16	6.26E+16	1.370754	0.1837
P(-1)	2.25E+16	9.40E+16	0.239060	0.8132
P(-2)	-1.33E+17	9.65E+16	-1.377283	0.1817
P(-3)	1.01E+17	8.09E+16	1.244997	0.2257
R-squared	0.253768	Mean dependent var	3.47E+18	
Adjusted R-squared	0.091544	S.D. dependent var	5.39E+18	
S.E. of regression	5.14E+18	Akaike info criterion	89.18725	
Sum squared resid	6.08E+38	Schwarz criterion	89.47014	
Log likelihood	-1287.215	Hannan-Quinn criter.	89.27584	
F-statistic	1.564304	Durbin-Watson stat	1.818399	
Prob(F-statistic)	0.209689			

الملحق رقم 06:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.572216	Prob. F(1,26)	0.4562
Obs*R-squared	0.602962	Prob. Chi-Square(1)	0.4374

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 06/23/23 Time: 15:15
 Sample (adjusted): 1994 2021
 Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.05E+18	1.23E+18	2.481560	0.0199
RESID^2(-1)	0.146857	0.194139	0.756450	0.4562
R-squared	0.021534	Mean dependent var	3.55E+18	
Adjusted R-squared	-0.016099	S.D. dependent var	5.47E+18	
S.E. of regression	5.52E+18	Akaike info criterion	89.21518	
Sum squared resid	7.91E+38	Schwarz criterion	89.31034	
Log likelihood	-1247.013	Hannan-Quinn criter.	89.24427	
F-statistic	0.572216	Durbin-Watson stat	2.024695	
Prob(F-statistic)	0.456180			

الملحق رقم 07:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.733670	Prob. F(2,21)	0.0410
Obs*R-squared	7.607064	Prob. Chi-Square(2)	0.0223

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 06/23/23 Time: 15:15

Sample: 1993 2021

Included observations: 29

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	0.026560	0.083169	0.319350	0.7526
P	-16179560	24173044	0.669322	0.5106
P(-1)	-30810155	37606925	-0.819268	0.4218
P(-2)	-33723841	37367645	0.902488	0.3770
P(-3)	-29480620	33504387	-0.879903	0.3889
C	-1.47E+08	7.14E+08	-0.205633	0.8391
RESID(-1)	0.406835	0.221461	1.837046	0.0804
RESID(-2)	-0.614355	0.255341	-2.406015	0.0254

R-squared	0.262313	Mean dependent var	5.18E-06
Adjusted R-squared	0.016417	S.D. dependent var	1.89E+09
S.E. of regression	1.88E+09	Akaike info criterion	45.77479
Sum squared resid	7.41E+19	Schwarz criterion	46.15198
Log likelihood	-655.7345	Hannan-Quinn criter.	45.89292
F-statistic	1.066763	Durbin-Watson stat	1.804770
Prob(F-statistic)	0.417936		

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
76	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول النفط
05	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية النفط
7	المطلب الأول: مفهوم النفط
11	المطلب الثاني: ماهية الأسواق النفطية
16	المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط
16	المطلب الأول: مفهوم أسعار البترول وأنواعه
18	المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول
22	خلاصة الفصل الأول
24	الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
25	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
25	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي
28	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
30	المبحث الثاني: أدوات وآليات السياسة المالية
30	المطلب الأول: أدوات السياسة المالية
34	المطلب الثاني: آليات عمل السياسة المالية
37	خلاصة الفصل الثاني

39	الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي (1990-2020)
40	المبحث الأول: الدراسات السابقة
40	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
43	المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
45	المبحث الثاني: الدراسة القياسية
45	المطلب الأول: تقدير نموذج أثر تقلبات أسعار البترول على حجم الانفاق الحكومية في الجزائر
53	المطلب الثاني: اختبارات جودة النموذج
58	خلاصة الفصل الثالث
60	الخاتمة
64	قائمة المراجع
69	الملاحق
74	فهرس المحتويات